الوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة

محمد أوضبجي
أستاذ القانون الدولي الاقتصادي للتنمية
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

مقدمة:

لقد شهدت مختلف مناطق العالم مؤخرا توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الاقتصادية الثنائية والإقليمية والتي شملت أيضا منطقة اتحاد المغرب العربي. وتستهدف هذه الاتفاقيات أساسا، في شكلها التقليدي، تحرير التجارة بين الدول الموقعة عليها وهي في جوهرها وسيلة قانونية ثنائية وإقليمية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتخضع لمقتضيات و ضوابط المادة 24 لاتفاقية " **الجات**" 1994 لمنظمة التجارة العالمية. فالتعثر الذي تشهده المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حاليا في إطار هذه المنظمة، أدى إلى ارتفاع نسبة هذه الاتفاقيات و التي تسمى أيضا بالاندماج الاقتصادي الإقليمي أو بالإقليمية الاقتصادية. ناهيك عن أن الأزمة المالية العالمية الراهنة لم يكن لها نسبيا، انعكاسات سلبية من شانها الحد من هذا التزايد الملحوظ للتكتلات. و في سياق دول اتحاد المغرب العربي تحديدا، نلاحظ أن التطورات المستجدة لهذه الأزمة الدولية كشفت عن كثير من التحديات التي تواجهها هذه البلدان، ومن بينها ضرورة إحياء و تحسين مسيرتها التنموية خاصة بواسطة آلية الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغاربي. لكن التسابق نحو إبرام مثل هذا النوع من الاتفاقيات الإقليمية من طرف غالبية تلك الدول خصوصا، يطرح عدة مشاكل تؤثر سلبا على أدائها الجيد في مستويات مختلفة؛ و على سبيل المثال نذكر تلك العراقيل القانونية المتمثلة في تداخل و تناقض الإجراءات القانونية على السواء، و التي تعيق حسن تطبيق وفعالية الإقليمية الاقتصادية خاصة على صعيد هذه المنطقة. مما ينتج عنه بالتالي، مشكل تقسيم وانفصام فضاء اتحاد المغرب العربي مثلا، و الذي يخضع قانونا لهذا النوع من الاتفاقيات. انطلاقا من هذا المشكل الصعب و بسبب غياب أي تطور سواء في

السياق الخاص لمنطقة اتحاد المغرب العربي أو في إطار منظمة التجارة العالمية عموما، على دول هذه المنطقة إعادة التفكير في إيجاد خطة بديلة لتعدد الاتفاقيات الثنائية لدول هذه المنطقة في انتظار تحقيق اندماج إقليمي مغاربي أكثر عمقا: وذلك بالاستلهام إلى حد ما من النموذج الجديد "للوضع المتقدم" بين الاتحاد الأوروبي و المغرب.

وبناء على ما تقدم، فإن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها هذا البحث تتعلق بالوضع المتقدم كنموذج يسير في اتجاه التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، والذي يمكن أن تستلهم به دول منطقة اتحاد المغرب العربي مستقبلا. من هنا تأتي الأهمية النظرية لهذا البحث الذي يهدف بالأساس إلى تنوير معظم الأكاديميين و الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين المنتمين لهذه المنطقة الجغرافية بشكل خاص؛ و هذا ما يفسر أيضا بسبب معضلة الانفصام الذي تحدثه العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية و الإقليمية لهذه الدول، القيمة العملية لهذه الورقة البحثية.

انطلاقا من هذه الإشكالية يحاول هذا البحث التطرق إلى إمكانية إبرام اتفاقية إقليمية جديدة، على أساس النموذج المؤسساتي للوضع المتقدم، بين جميع دول اتحاد المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي تحديدا. ولذلك، فإنه من الضروري تقسيم هذه الورقة إلى فصلين أساسين. **فالفصل الأول** سنخصصه لظاهرة تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية و مشاكلها القانونية؛ أما **الفصل الثاني** فيتناول بالوصف والتفسير أهم محتويات الوضع المتقدم كنهج جديد لاندماج عميق ومتعدد الأبعاد، لأجل استخلاص بعض الحلول التي يمكن الاستفادة منها بهدف تأسيس إقليمية جديدة يساهم فيها كل دول اتحاد المغرب العربي بدون استثناء.

الفصل الأول : ظاهرة تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية و مشاكلها القانونية

في إطار هذا الفصل، سنتطرق إلى ظاهرة تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية في **المبحث الأول**، على أن نخصص **المبحث الثاني** للمشاكل القانونية الناتجة عن تعدد هذه الاتفاقيات.

المبحث الأول: ظاهرة تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية

أصبح تنامي وتزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية أو ما يسمى أيضا بالاندماجات الاقتصادية الإقليمية أو بالإقليمية الاقتصادية أحد أهم التحديات التي تواجهها معظم دول العالم و خاصة الدول النامية في السنوات الأخيرة. ومن الملاحظ أن تعثر المفاوضات الراهنة في إطار المنظمة العالمية

للتجارة، يعتبر السبب الرئيسي الذي نتج عنه هذا الكم الهائل من الاتفاقيات في شكل معاهدات ثنائية أو إقليمية اقتصادية حول التبادل الحر بشكل خاص.

لن نقوم هنا بإجراء تحليل لمفاهيم مثل التكتل الاقتصادي و الاندماجات الاقتصادية و التكامل الاقتصادي أو الاتفاقيات التجارية الإقليمية، و غيرها من المفاهيم و المصطلحات التي تتعلق أساسا بإشكالية الاندماجات الاقتصادية الإقليمية. مبدئيا، تبدأ الاندماجات الاقتصادية الإقليمية أو التكتلات الاقتصادية، أيا كان شكلها، بتعاون بسيط [1] ؛ والهدف المشترك لهذه الاتفاقيات أو التكتلات الاقتصادية يتمثل في منح امتيازات و إجراءات تجارية تفضيلية بين أطرافها. فضلا عن ذلك، هناك أدبيات كثيرة تتناول بالدراسة هذه المفاهيم[2] . و لكي لا تثير هذه المفاهيم الالتباس والخلط في أذهان المهتمين بالبحث في الموضوع الرئيسي لهذه الندوة الدولية، سنستخدم في هذا البحث على حد سواء إما مصطلح الاندماج الاقتصادي الإقليمي أو مصطلح الاتفاقيات التجارية الثنائية و لإقليمية بدل سائر المصطلحات الأخرى؛ وذلك لشمولية مصطلح الاندماج الاقتصادي الإقليمي و مصطلح الاتفاقيات التجارية الثنائية أو لإقليمية و تداخل جميع العناصر الاقتصادية و السياسية و القانونية و الجغرافية فيهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية العالمية المعاصرة يسودها حاليا تنامي و تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية. و بالتالي فإن المصطلحين المناسبين أكثر، في تقديرنا على الأقل، هما مصطلحي الاتفاقات التجارية الثنائية و الإقليمية و الاندماج الاقتصادي الإقليمي .

لقد زاد عدد هذه الاتفاقيات أو الاندماجات الإقليمية إلى حد كبير منذ التوقيع على الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية GATT سنة 1947 و أيضا على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنة 1994 . في 15 مايو 2011، شكل العدد الإجمالي لهذه الاتفاقيات 489، كعدد شمولي لمجموع الاتفاقيات التي تم توثيقها أو تبليغها لمنظمة التجارة العالمية. فإذا كان عدد هذه الاتفاقيات سنة 1994 لم

---

[1]- على سبيل المثال، في دراسة قام بها "Touscouz" فإن مصطلح **التعاون** يعني حرفيا "شراكة يقوم من خلالها فاعلون دوليون (منظمات دولية، دول أو شركات عالمية) بتحديدهم بصفة مشتركة بعض الآليات من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة " في:

Touscouz Jean et autres, **La Communauté économique européenne élargie et la Méditerranée : Quelle coopération ?**, Paris, PUF, 1982, p.24.

[2]- نذكر منها على سبيل المثال:

Christian Deblock « Régionalisme, arrangements institutionnels hybrides et gouvernance économique à la carte», Groupe de recherche sur l'intégration continentale de l'UQAM (www.unites.uqam.ca/gric), janvier 2006, p.4

يتجاوز 33 اتفاق، فإن الرقم الحالي (489)[3] يمكن أن يرتفع أكثر، لكون أن مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية يجري التفاوض بشأنها حاليا، مثل مشروع الاتفاقية بين كندا و الاتحاد الأوروبي (و التي سوف يكون محتواها أوسع من اتفاقية "النافتا" NAFTA لسنة 1992) و كذلك مشروع الاتفاقية المقبلة للتبادل الحر بين المغرب و كندا. و فيما يتعلق بعدد الدول التي تشترك في هذه الاتفاقيات فهي متنوعة جدا، و نفس الأمر بالنسبة لدرجة و كثافة الاندماج المرغوب فيه : بمعنى منطقة التبادل الحر تمنح لكل طرف فيها حرية تحديد تعريفة جمركية اتجاه الأطراف الغير الأعضاء فيها؛ أو اتحادات جمركية تتميز بتوحيد تعريفات جمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي أي الدول الغير الأعضاء. فمناطق التبادل الحر تمثل 90 في المائة من الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية أو الاندماجات الإقليمية.

والتكتل الاقتصادي الأكثر اندماجا هو الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من كونه مشكل من 27 دولة أوروبية تتوفر، في نفس الوقت، على عملة موحدة بشكل خاص و على مجموعة من السياسات المشتركة، نذكر منها على سبيل المثال السياسات الاقتصادية و السياسة الإقليمية و السياسات الثقافية و العلمية و التعليمية[4] . فالاتحاد الأوروبي هو بالضبط التكتل الاقتصادي الأكثر نشاطا فيما يتعلق بالتوقيع على عدد مهم من هذه الاتفاقيات، حيث أنه أبرم مجموعة من الاتفاقيات التجارية، خاصة مع جنوب إفريقيا و المكسيك و الشيلي و مع دول جنوب المتوسط مثل تونس و الجزائر و المغرب. بالإضافة إلى مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الدولة التي قامت بإبرام أكبر عدد من هذه الاتفاقيات مع عدد من الدول مثل اتفاقية "النافتا" NAFTA ، المشار إليها سابقا، مع كندا و المكسيك، و مجموعة من الاتفاقيات الثنائية الأخرى الموقعة مثلا مع إسرائيل و الأردن و المغرب. و على كل، فإن أغلبية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (و عددهم الحالي159 تقريبا) تشارك الآن في هذه الاتفاقيات أو

---

[3] - للمزيد من المعلومات و المعطيات المحدثة حول إحصائيات منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقيات، ينبغي الإطلاع على الجداول الموجزة الواردة في **قاعدة البيانات بشأن الاتفاقيات التجارية الإقليمية الصادرة عن المنظمة**.

[4] - في الواقع، لقد تطورت المجموعة الأوروبية تدريجيا إلى مستوى **سوق موحدة** (و هو ما يسمى أيضا بالسوق الداخلي الكبير)، و الذي تتميز (وفقا **للمادة 3، فقرة س** من معاهدة الاتحاد الأوروبي) "بإلغاء الحواجز التي تعترض حرية حركة السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء" .

الاندماجات، لكن مع تفضيلها للاتفاقيات الثنائية حول التبادل الحر عوض الاتحادات الجمركية، إذ يبدو أن نجاح الاتحادات الجمركية يتوقف على عامل القرب الجغرافي بين الدول.

المبحث الثاني : المشاكل القانونية الناتجة عن تزايد عدد هذه الاتفاقيات

يجب الإشارة بأننا لن نتناول بالدراسة، في نطاق هذا المبحث، المزايا الاقتصادية لظاهرة تعدد هذه الاتفاقيات، و لكن بالمقابل سنعرض بشكل سريع للمشاكل القانونية الناجمة عن هذه الظاهرة.

فيما يتعلق بمشاكل أو سلبيات هذه الاتفاقيات، و من دون الدخول في تفاصيل الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة تنامي وتزايد عدد هذه الاتفاقيات عالميا و خاصة في منطقتي اتحاد المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط، نشير إلى أن هذه الظاهرة تطرح بعض الصعوبات القانونية تحديدا. في الواقع، إن كثرة هذا النوع من الاتفاقيات يعقد الإطار القانوني الذي تعمل ضمنه الشركات و المستثمرين في هاتين المنطقتين مثلا، و خاصة فيما يتعلق بمشكل تشابك الاتفاقيات المبرمة من طرف نفس الدولة. فالمشكل يمكن أن يلخص في كون أن الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لدول هاتين المنطقتين يجدون أنفسهم مرغمين على مواجهة ظاهرة تعرف بعبارة "وعاء السباغيتي Spaghetti bowl" التي استعملها أصلا المفكر الاقتصادي الأمريكي Jagdish Bhagwati [5]. من المشاكل الأخرى تلك التي تخص إثقال أو تعقيد عمل الجمارك و الشركات؛ على سبيل المثال، يضطر المسئولين عن الجمارك في دولة ما على التعامل مع العديد من الإجراءات الجمركية وذلك تبعا لمنشأ أو مصدر المنتجات المستوردة، من أجل احترام و تطبيق الالتزامات التي تنص عليها تلك الاتفاقيات في مجال قواعد المنشأ Règles d'origine [6]. و بالنسبة

---

[5]- أنظر مقدمة مقال: « The Spaghetti Bowl Crisis» لكاتبه Sungjoon Cho : « Defragmenting World Trade » **Northwestern Journal of International Law and Business**, 2006, pp.40 à 46 ، و أيضا: Yangarick Gitton « L'organisation et le système juridique APEC, double modalité de coopération internationale » **Revue générale de droit international public**, No 4, 2009, p.828.

[6]- في هذا الإطار نقدم مقتطفا من المحاضرة التي ألقاها المدير الحالي لمنظمة التجارة العالمية Pascal Lamy في جامعة كولومبيا (نيويورك) في أكتوبر 2006، " إن تزايد الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن يعقد بشكل كبير بيئة الأعمال الإقليمية من خلال خلق متاهة ناجمة عن قواعد متناقضة و قواعد المنشأ المعقدة. فعدد مهم من أعضاء منظمة التجارة هم أطراف في عشرات اتفاقيات غالبيتها تتضمن قواعد المنشأ خاصة بدولة معينة. مما يعقد عمليات إنتاج المنتجين الذين قد يجدون أنفسهم مجبرين على ملاءمة منتجاتهم مع مختلف الأسواق التفضيلية لكي تتلاءم مع قواعد المنشأ. الأمر الذي يعقد أيضا عمل موظفي الجمارك الذين يجدون أنفسهم مجبرين على تقييم نفس المنتوج بشكل مختلف و تبعا لمصدره الأصلي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم شفافية نظام التجارة... و من هنا يظهر "طبق السباغيتي الحقيقي" " أنظر: Yangarick Gitton ، مصدر سابق، ص 829

للشركات المصدرة، فقد تكون مضطرة إلى الامتثال للقواعد و المعايير التقنية التي تختلف وفقا للوجهة التي تصدر إليها المنتجات. باختصار، إن هذا النوع من المشاكل ينتج عنه مخاطر زيادة تكاليف المعاملات الضرورية للدول و للشركات من أجل الانسجام مع المقتضيات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية. إضافة إلى ذلك، فإن مشكل تنامي و تزايد عدد هذا النوع من الاتفاقيات يزيد من صعوبة التناقض و التباعد بين المقتضيات التي تحتوي عليها. وموازاة مع مشكل تناقض و تباعد المقتضيات القانونية، هناك الصعوبة المتعلقة بتراكب superposition المقتضيات المختلفة التي تلزم نفس الدولة، و التي تطرح إشكالية صعبة. هذه المشكلة الخاصة بتراكب المقتضيات، تتجلى من خلال تعدد المقتضيات القانونية المختلفة بالنسبة لنفس الدولة أو لنفس الشركة، وذلك وفقا للبلد الذي تتجه نحوه أنشطتهم الاقتصادية.

و مجمل القول، هو أن المشكل القانوني الصعب يكمن، في آن واحد، في تراكب و تناقض مقتضيات هذه الاتفاقيات والتي شملت مختلف المناطق في العالم، بما في ذلك منطقتي اتحاد المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط. مما ينتج عنه بالتالي، معضلة تقسيم و انفصام فضاء اتحاد المغرب العربي خاصة، و الذي يخضع قانونيا لعدد كثير من تلك الاتفاقيات. وانطلاقا من هذا المشكل الكبير و بسبب غياب أي تطور إيجابي سواء في السياق الخاص لمنطقة اتحاد المغرب العربي أو في إطار منظمة التجارة العالمية عموما، على دول هذه المنطقة إعادة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة لتعدد الاتفاقيات التجارية لدول هذه المنطقة في انتظار تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي مغاربي أكثر عمقا: وذلك بالاستلهام نسبيا من النموذج الجديد لتجربة "الوضع المتقدم" لسنة 2008 بين الاتحاد الأوروبي و المغرب. فضلا عن ذلك، و في ظل هذه المشاكل القانونية المتعددة تبدو لنا أهمية فكرة مفادها أن فرضية إبرام اتفاقية جديدة وحيدة تجمع كافة دول هذه المنطقة، بدون استثناء تستلزم إشراك أهم جمعيات و مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في مرحلة المفاوضات، نظرا لأن المجتمع المدني العالمي عموما يعتبر فاعلا مهما في العقدين الأخيرين في ظل القانون الدولي الاقتصادي للتنمية.

.

ولكن في ظل غياب حلول، كما أشرنا إلى ذلك، على صعيد الإطار المتعدد الأطراف لهذه المشاكل الناتجة عن تنامي و تعدد هذه الاتفاقيات، فإنه من الممكن لبلدان اتحاد المغرب العربي التفكير و البحث عن بعض الحلول ضمن الإطار الثنائي و الإقليمي الجديد، وذلك من خلال تبني إلى حد ما نهج الوضع المتقدم، مع الاستفادة منه نسبيا في أفق بناء تكتل اقتصادي جديد مستقبلا يشمل جميع دول اتحاد المغرب العربي. فما هو إذن التوجه الحالي للتكتلات الاقتصادية الجديدة بوجه عام و لنهج "الوضع المتقدم" كنموذج خاص لهذه الأخيرة ؟ هذا ما سنحاول معرفته في الفصل التالي.

الفصل الثاني: الوضع المتقدم نهج جديد لاندماج عميق ومتعدد الأبعاد

"الوضع المتقدم" هو عبارة عن وثيقة مشتركة تهم تعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. من خلال هذه الوثيقة، التي تم التوقيع عليها من الطرفين في شهر أكتوبر 2008، يمنح الاتحاد الأوروبي وضعية معينة للمغرب، إلا أنه لم يتم تعريف مفهوم "الوضع المتقدم" سواء في تلك الوثيقة المشتركة، أو في نصوص المعاهدات الأوروبية، ولا حتى في وثائق مسلسل برشلونة لسنة 1995: أي اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الموقع في يوليو 1995 في برشلونة. وبما أنه لم يتم تحديد التزامات الشراكة بين الطرفين بشكل واضح في نص الوثيقة، فإن تعريف هذا المفهوم يتوقف على منظور الطرفين وعلى إرادتهما السياسية التي لا تنتج عنها التزامات قانونية. تنص وثيقة الوضع المتقدم على تعميق الشراكة المستقبلية بين الشريكين في العديد من المجالات: مثل إبرام اتفاق حول تبادل حر عميق و شامل، الحوار السياسي و الاستراتيجي، البيئة، المجال الاجتماعي و الثقافي و العلمي. وبالرغم من أن نص الشراكة بشأن الوضع المتقدم يعتبر بمثابة بيان سياسي من دون آثار قانونية ملزمة، إلا أنه يبدو كمقترب تكاملي عميق يتضمن عدة جوانب، كالجانب السياسي، حقوق الإنسان، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي إلى غير ذلك

من القضايا. فالوضع المتقدم، الذي يمثل من قبل محرريه "خطة طريق"،[7] يشكل نموذجا من هذا النهج الجديد لآليات التكامل الذي يتجاوز، من خلال محتواه و مداه، البعد الاقتصادي والتجاري لكي يشمل أيضا، باستثناء تنقل و حركية العاملين[8] ، مجالات جديدة مثل القضايا السياسية و تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني، البحث والابتكار، البيئة، الحوكمة الرشيدة، الطاقة المتجددة، الماء، ناهيك عن ميادين أخرى متنوعة. وبعبارة أخرى، فإن هذا المقترب الجديد يتجاوز اتفاقية الشراكة لسنة 1996[9] التي لا تزال تشكل الأداة القانونية المنظمة للعلاقات الثنائية المغربية الأوروبية إلى حين أن تحل مكانها آلية قانونية جديدة ملزمة.

من الضروري الإشارة إلى أننا لن نتطرق، في إطار هذا الفصل، إلى دراسة كل محتويات وأبعاد نص الوثيقة المتعلقة بهذا الوضع المتقدم، لكن سنركز بشكل مقتضب في **المبحث الأول** على بعض أبعادها السياسية، ثم سنحاول في **المبحث الثاني** تسليط الضوء بالتفصيل على مسألة التفاوض على اتفاق جديد حول تجارة حرة شاملة وعميقة. لذلك، و من أجل فهم و تحليل الإشكالية الخاصة التي يطرحها هذا البحث، والتي تتعلق بتجربة الوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة، ارتأينا أن نخصص عدة صفحات لدراسة هذه التجربة الحديثة في التكتل و الاندماج الإقليمي.__ولهذه الأسباب، ذات الطابعين العلمي و المنهجي على الأقل، تبرز أهمية المبحث الثاني المرتبط بالتفاوض حول اتفاق جديد للتبادل حر شامل و عميق مقارنة بالمبحث الأول المتعلق بتعميق الحوار السياسي.

---

[7]- أنظر مقدمة "**الوثيقة المشتركة" حول تعزيز العلاقات** الثنائية **بين الاتحاد الأوروبي والمغرب / الوضع المتقدم**".

[8]- خلافا لاتفاقية الشراكة (الاتحاد/المغرب) سنة 1996 التي تتضمن (في الباب السادس، الفصل الأول) أحكاما تهم العمال، فإن نص الوثيقة الإضافية للوضع المتقدم يشير إلى ضرورة إبرام اتفاق حول التجارة الحرة شامل و عميق، يسمح "بتأسيس الحركة الحرة للسلع" (إجراءات جمركية و غير جمركية)، الخدمات، رؤوس الأموال، و الأشخاص الطبيعيين، نجد نص اتفاق 2008، يستثني مسألة تنقل العمال. أنظر في هذا الإطار الفصل الثالث، الفقرة **باء** من نص الوضع المتقدم.

[9]و هنا نشير إلى موقف ملك المغرب محمد السادس الذي يرى بأن الوضع المتقدم هو أفضل من الشراكة و أقل من العضوية. خلال زيارة الملك الرسمية لباريس في شهر مارس 2000، في:Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe، العدد 20، شتاء 2008 / 2009، ص 48؛ أنظر أيضا فاروقي رضوان، "أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، **المستقبل العربي**، سبتمبر2011، ص 43.

المبحث الأول: تعميق الحوار السياسي، عامل تقارب بين المغرب والاتحاد الأوروبي

فكرة الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ليست حديثة العهد لأنها طرحت في الواقع منذ بداية سنة 2000، و ذلك بفضل اتفاقية الشراكة لعام 1996 التي كرست لها بالخصوص المادة الثالثة والرابعة و الخامسة من تلك الاتفاقية. و لكن الجديد في الموضوع هو فكرة تعميق الحوار السياسي، و هنا بالضبط نجد الجانب المجدد في الوثيقة المشتركة المتعلقة بالوضع المتقدم لسنة 2008، ونعني بذلك القسم الثاني من نص الوثيقة والمرتبط بالحوار السياسي.

تعميق الحوار السياسي ينطوي أولا على مأسسة هذا الحوار، ثم تعزيز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال حقوق الإنسان بوجه خاص.

الفرع الأول: مأسسة الروابط السياسية و الإستراتيجية

في الواقع، المغرب كدولة من جنوب المتوسط هي الأكثر تقدما في علاقاتها السياسية والإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، ومفهوم الوضع المتقدم **(أو الشريك المتميز)** الممنوح لهذا البلد يعكس فعلا هذه الوضعية على مستوى الواقع. وبالتالي نتج عن ذلك إنشاء روابط سياسية و إستراتيجية بين الطرفين. وعليه، وبالإضافة إلى مؤتمر القمة بين ملك المغرب ورؤساء المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، تمت لقاءات بين الوزراء ومسئولين عن الإدارات القطاعية المختلفة في المغرب و نظيراتها الأوروبية على هامش اجتماعات المجلس الأوروبي و اجتماعات اللجان و مجموعات العمل التابعة لهذا المجلس. وإلى جانب هذه الروابط العميقة على مستوى الحكومة والسلطة التنفيذية، تم إنشاء لجنة برلمانية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب، التي من المرجح أن تشكل إطار للحوار بين البرلمانيين من كلا الطرفين[10] . وإضافة إلى هذا التقارب على صعيد البرلمانيين، ينبغي أيضا تشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية الأوروبية

[10] - الأساس القانوني لهذا الحوار بين البرلمانيين يوجد في نص المادة 190 من النظام الداخلي للبرلمان الأوروبي: " يمكن للبرلمان الأوروبي تأسيس لجان برلمانية مختلطة مع برلمانات الدول الشريكة مع الاتحاد لأوروبي أو الدول التي تتم معها مفاوضات العضوية من أجل **الانضمام**". للإشارة تلك كانت ترجمتنا إلى العربية للنص القانوني للمادة 190.

مع نظائرهم المغاربة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل: الأمن الإقليمي، تعزيز حقوق الإنسان، تحسين الدور السياسي للمرأة، تنظيم الهجرة، التنمية المستدامة والتنوع الثقافي.

و للعمل على تقارب أكثر بين الشريكين، ينبغي توسيع الحوار السياسي لكي يشمل القضايا الإستراتيجية الأمنية و الدفاعية الأوربية، بطريقة تمكن مشاركة المغرب في بعض عمليات تدبير الأزمات المدنية و العسكرية[11] . فالمساهمة الفعلية في هذه العمليات تشكل بعدا سياسيا أساسيا في السياسية الخارجية المغربية، لكون الحصول على الوضع المتقدم يمكن الدولة من الاعتماد على دعم سياسي من أوروبا للدفاع عن مصالحها الوطنية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

إن السؤال المثير للاهتمام هو هل الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الاندماجات الاقتصادية الإقليمية، بشكل عام، والتي يحاول في نفس الوقت الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى على تشجيعها تمثل أفضل استجابة سياسية من قبل الأطراف الحكومية الفاعلة من أجل إدارة الآثار المترتبة عن نظام العولمة_؟ في هذا الإطار يشير الاقتصادي Christian Deblock بأن هذا السؤال قد أثاره عدد من المنظرين الواقعيين[12] الذين يرون بأنه " في عالم يزداد ترابطا و يخضع لقوى السوق الاقتصادية، فإن الدول ستواجه نوعين من المشاكل: إعادة توزيع الثروات، و علاقات القوة داخل النظام الدولي من جهة، و تحديد القواعد التي من شأنها توجيه الشركات و الأسواق تمشيا مع المصلحة الوطنية ومع مصلحة الشعوب من جهة ثانية. فالدول لن تتراجع عن مواجهة العولمة، لكن هذه الأخيرة تطرح تحديات جديدة تتطلب منها، و لا سيما القوى الكبرى، إعادة التفكير في كل من شروط أمنها الخاص و شروط استقرار النظام نفسه"[13] . هذا

---

[11]- من الناحية العملية، قام المغرب من قبل بتقديم إشارة قوية للاتحاد الأوروبي من خلال مشاركته في عملية **Althea** في البوسنة و الهرسك. و هي ثاني دولة متوسطية بعد تركيا التي شاركت في هذه العملية. بشأن هذه العملية، أنظر التوصية رقم 773 في: « L'UE dans les Balkans Althaea et autres opérations » 7 décembre 2005 أنظر أيضا وثيقة لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون المغربية تحت عنوان: Le partenariat Maroc-UE : vers la concrétisation du Statut Avancé, مارس 2008، ص 41، أيضا: www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/CAGRE_ALTHEA.pdf

[12]- من خلال هذا المنظور الواقعي فإن الاندماج الاقتصادي سيكون رهانا أمنيا بالنسبة للقوى الكبرى. أنظر، Christian Deblock : « Régionalisme, arrangements institutionnels hybrides et gouvernance économique à la carte », janvier 2006, p.12 في: www.ceim.uqam.ca/gric .

[13]- نفس المصدر، ص 13

المقترب النظري عبارة عن إطار تحليلي ذو قيمة علمية لكونه يقدم لنا بعض الأجوبة لفهم، خاصة من الزاوية السياسية، المقترب الجديد للجيل الثالث من اتفاقيات الاندماج الاقتصادي والذي تعكسه في الواقع التجربة الجديدة "للوضع المتقدم" بين الاتحاد الأوروبي و المغرب لسنة 2008. وعليه، وانطلاقا من هذا التحليل النظري يمكن فهم لماذا يجب اعتبار أوروبا بالخصوص حليفا استراتيجيا و اقتصاديا للمغرب و ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من جهة، و بأن هذا الأخير بالخصوص يرغب في الاستفادة من هذه الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي، قصد التمكن من إدارة أفضل لانعكاسات العولمة الليبرالية على الاقتصاد المغربي من جهة أخرى. هذا التفسير من أجل السيطرة على تأثيرات العولمة هو الذي يشكل بالتحديد القاسم المشترك بين النظريات الاقتصادية الحديثة[14] حول تلك الاتفاقيات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي الإقليمي.

إضافة إلى هذا، فإن الاعتماد على ذلك المقترب الواقعي، بشكل خاص، هو أمر ضروري لأنه يطرح فرضية أن تلك الاتفاقيات ستشكل طريق المستقبل الذي ستسلكه الدول كفاعل رئيسي في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا الافتراض يؤكده حاليا في الواقع ظاهرة تنامي وتزايد عدد الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية، و هذه الظاهرة قد تتكاثر وتنمو باستمرار نتيجة للمفاوضات الجارية حاليا حول إبرام اتفاقيات إقليمية جديدة، خصوصا اتفاقيات التبادل الحر (Free Trade Agreements)، بين غالبية دول العالم. لكن بالرغم من حقيقة أن الاتحاد الأوروبي قد طور علاقات ثنائية مع العديد من دول العالم، إلا أنه يبدو أنه يفضل نظريا الاتفاقيات الإقليمية (إقليم مع إقليم) على الاتفاقيات الثنائية (إقليم مع دولة)، وذلك بتبني النموذج الأوروبي لتلك الاتفاقيات[15] . لذلك، فإن إتباع إستراتيجية إبرام الاتفاقيات الثنائية كما يتجلى من خلال تجربة الوضع المتقدم مع المغرب خاصة، يمكن أن يفسر انطلاقا من الصعوبات التي يواجهها اتحاد المغرب العربي وأيضا اتفاق الشراكة الأورومتوسطي الذي يندرج في إطار عملية برشلونة لعام 1995.

---

[14]- حول هذا الموضوع أنظر ورقة الأستاذ Yann Chinard من جامعة غرونوبل بفرنسا، و Laetitia Guilhot، باحثة في سلك الدكتوراه من نفس الجامعة، تحت عنوان: « Le nouveau régionalisme », 2007, p.782 »، للإطلاع على الورقة بأكملها، البحث عبر أسماء الباحثين في موقع Google بالإنترنيت.

[15]- اختيار هذه الإستراتيجية (أي بين إقليم وإقليم آخر) من طرف الاتحاد الأوروبي أكدها السفير الحالي للمفوضية الأوروبية بالمغرب Eneko Landaburu : أنظرمقابلة أجراها مع مجلة **Conjoncture**، No 915, p.27 mai 2010 , .

وأخيرا، هناك عامل آخر يساهم في تعميق الحوار السياسي بين الشريكين ويتعلق بتعزيز نطاق الشراكة في مجال حقوق الإنسان، و هذا ما سيتناوله الفرع الثاني من هذه الدراسة.

الفرع الثاني: تعزيز الشراكة الأوروبية- المغربية في مجال حقوق الإنسان

لخلق مزيد من التقارب السياسي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تناول نص الوثيقة المتعلقة "بالوضع المتقدم" عدة مجالات مهمة، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان. هذه الإشارة إلى تعزيز حقوق الإنسان تنبع من الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من دون حوكمة رشيدة[16] . بالإضافة إلى أنه لا يمكن إثارة التقارب السياسي بين الطرفين من دون التطرق لمسألة حقوق الإنسان، لأن ذلك قد يؤدي إلى تجاهل أهم التحديات المطروحة إزاء حصول المغرب على وضعية أو مستوى "الوضع المتقدم". في هذا الصدد، فإن السؤال الجوهري يتمحور حول ما إذا كان احترام حقوق الإنسان قد يشكل عائقا أمام توجه المغرب نحو تحقيق مستوى الوضع المتقدم. من البديهي أن قراءة نقدية للوضع الشائك والحرج لحقوق الإنسان في المغرب، و بالخصوص خلال مرحلة مهمة من عهد الملك السابق (الحسن الثاني، 1971- 1999)، قد تؤدي بنا إلى الرد بالإيجاب عن هذا السؤال. بالفعل، لقد عرف المغرب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان خلال ما يعرف بسنوات الرصاص التي تغطي حقبة سنة 1956 إلى سنة 1999. لكن تحليلا موضوعيا لما بعد هذه المرحلة قد يكشف عن بعض التقدم، و لو نسبيا، الذي أحرزه المغرب خلال عقد من الزمن، ناهيك عن التزام المغرب بمبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالميا وتكريس هذه المبادئ ضمن دستور 1992، دستور 1996 و خاصة الدستور الجديد لشهر يوليو 2011 .

وجدير بالإشارة إلى أن هاجس حماية حقوق الإنسان بالمغرب شكل منذ عام 1996 عنصرا أساسيا لسياسة الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، حيث تنص المادة 2 من اتفاق الشراكة لعام 1996 على ما يلي: " يجب احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان الأساسية على النحو المنصوص عليه

---

[16]- أنظر: Amel Aloui, « le contenu politique, économique et social de l'accord de partenariat euro-méditerranéen :la conférence de Barcelone de 1995 » in **Les cahiers de l'association Tiers-Monde** (université Nancy2), No 20, 2005, p.115

في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و أن تشكل مصدر استلهام للسياسات الداخلية و الدولية للمجموعة الأوروبية وللمغرب، و عنصرا أساسيا من عناصر هذا الاتفاق".

لكن على الرغم من بعض التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال منذ أوائل سنة 2000، إلا أن حماية حقوق الإنسان لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام تعزيز التقارب بين المغرب و الاتحاد الأوروبي. و هكذا فإن المشاكل التي يواجهها المغرب في هذا المجال تقتضي التطرق و لو بشكل وجيز إلى أصالة أو أهمية النهج الذي يدعو إليه نص الوضع المتقدم الذي لا يقتصر فقط على الاستمرار في مسار حماية حقوق الإنسان، بل يتعداه إلى السير بشكل أعمق في شراكة بين المغرب و أوروبا في هذا المجال على وجه الخصوص. من هذا المنظور، فإن الوثيقة الخاصة بالوضع المتقدم تدعو في فقرتها الثانية إلى "تعزيز الحوار و التعاون بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان و الحقوق الأساسية، و مكافحة العنصرية و غيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك". وأكثر من ذلك، فهذه الوثيقة تدعو صراحة، على سبيل المثال، إلى انضمام المغرب التدريجي لاتفاقيات مجلس أوروبا الخاصة بحماية حقوق الإنسان، و بتقديم الاتحاد الأوروبي دعما للمغرب من أجل إصلاح التشريعات المتعلقة بحماية المرأة من العنف، و تبني الطرفين لتشريعات خاصة بذوي الإعاقة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة المرتبطة بالأشخاص المعاقين.

باختصار، فإن النهج المتبنى في إطار الوضع المتقدم مقارنة مع اتفاق الشراكة، يشكل خطوة أخرى لتعميق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب بخصوص القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان[17] . و الدليل على هذا، البيان المشترك الذي تم إعداده على هامش اللقاء أول بين الاتحاد الأوروبي و المغرب (المنعقد بتاريخ 6 و 7 مارس 2010 بغرناطة، إسبانيا)، حيث أكد الطرفان التوجه نحو" تعزيز احترام و تحسين حقوق الإنسان"[18] . لكن مهما كانت أهمية وضع المغرب من حيث حقوق الإنسان، فإنه و استنادا على تقارير الفدرالية العالمية لحقوق الإنسان، و الجمعيات المغربية لحقوق الإنسان، من الملاحظ

---

[17]- الأهمية الأخرى لوثيقة خارطة الطريق بشأن الوضع المتقدم تتمثل في إشراك المجتمع المدني و غيره من الفاعلين الجدد في المغرب و الاتحاد في الحوار حول مسألة حقوق الإنسان، أنظر الفقرة 4، البند ألف، للوثيقة المشتركة حول الوضع المتقدم، مرجع سابق.

[18]- "الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي و المغرب خلال قمة غرناطة بتاريخ 7 مارس 2010"، بروكسيل 7مارس 2010، ، ص 5 .

وجود قصور و مشاكل تهم بالخصوص نظام العدالة بالمغرب، حرية الصحافة، شغل الأطفال، و حقوق المهاجرين و اللاجئين [19] .

يقود التحليل الوارد أعلاه إلى نتيجة مهمة مفادها أن الوضع المتقدم عبارة عن نهج متعدد الأبعاد و أكثر عمقا للاتفاقيات التجارية الاقتصادية الثنائية و الإقليمية. لكن و بالرغم من طابعه الثنائي (إقليم و دولة) و لا يشكل من الناحية القانونية اتفاقية أو معاهدة ثنائية، فإن هذا المقترب يركز على كل المجالات منها تلك المتعلقة بقضايا حماية و تحسين حقوق الإنسان. و أخيرا هناك مجال آخر له أهمية خاصة سيتم تناوله في المبحث الثاني، و المتعلق بالتفاوض حول اتفاق جديد للتبادل الحر شامل و عميق.

المبحث الثاني: التفاوض على اتفاق جديد للتبادل حر شامل و عميق

نظرا لأهمية العلاقات المغربية الاقتصادية و التجارية مع الاتحاد الأوروبي، من الواضح أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المغرب هو تحقيق اندماج اقتصادي مع الاقتصاد الأوروبي. و هذا يعني تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة للمغرب من أجل تقارب و انسجام سياساته الاقتصادية، بوجه خاص، مع السياسات الاقتصادية لشريكه الأوروبي.

لهذا السبب أساسا، فإن هدف خارطة الطريق بشان الوضع المتقدم يرمي إلى إنشاء مجال اقتصادي مشترك يتميز باندماج عميق للاقتصاد المغربي مع نظيره الأوروبي. و بذلك يتم البحث عن تحقيق هذا الهدف

---

[19]- أنظر توصيات الفدرالية العالمية لحقوق الإنسان في: www.fidh.org/spip.php?article5410; أيضا: Bouzalgha Karim, **Maroc-Union Européenne : vers un statut avancé**, Mémoire (Master), op.cit, p.17;

و أيضا:

Bohdana Dimitrovova, « Reshaping Civil Society in Morocco. Boundary Setting, Integration and Consolidation », Center for European Policy Studies **Working Document** *No.323*, December 2009, p.7

من خلال أربعة محاور متكاملة تتمثل في : تقارب والتقاء الإطار التشريعي المغربي مع مكسب المجموعة (Acquis communautaire) ، إبرام اتفاق للتبادل الحر شامل و عميق، تعاون اقتصادي و اجتماعي، و انضمام المغرب إلى الشبكات الأوروبية للتعاون القطاعي.

و كما جاء في مقدمة الفصل الثاني لهذا البحث فإن الميزة الأساسية لهذه الشراكة في شكل منح المغرب صفة أو وضعية "الوضع المتقدم" من طرف شريكه الأوروبي، تكمن في خاصيتها المتعددة الأبعاد عبر التفاوض حول اتفاقية جديدة للتبادل الحر شاملة و عميقة. في الواقع، لقد تم الاتفاق للتفاوض على سبيل المثال حول تحرير السلع و الخدمات، رؤوس الأموال، حماية المستهلك، بالإضافة إلى العديد من المسائل الأخرى التي لم يرد ذكرها؛ و ذلك لأن وثيقة الوضع المتقدم تنص على أن قائمة القطاعات المستهدفة بهذا التحرير الشامل "ليست كاملة".

لذا من جهتنا، فإن المسائل أو بالأحرى الأسئلة التي سنركز عليها في هذا المبحث الأخير تخص **أولا** مسألة تحرير قطاع الزراعة و **ثانيا** تحرير قطاع الخدمات. لكن لن نتطرق في هذه الدراسة إلى مسألة حركية و حرية ولوج الشركات الكبرى و المتوسطة الأوروبية الكبرى و المتوسطة (التجارية و الاستثمارية على حد السواء) إلى السوق المغربية.

الفرع الأول: التحرير المتبادل لتجارة المنتجات الزراعية والمواد السمكية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

لكي لا يتم توسيع نطاق تحليل دراستنا ليشمل قطاعات متنوعة لمواد الأسماك و منتجاته، فسيقتصر البحث على التطرق فقط للمنتجات الزراعية.

من بين قطاعات تبادل السلع الأكثر أهمية سواء بالنسبة للمغرب أو للإتحاد الأوروبي، و التي تخضع لهدف تحرير موسع في إطار مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل و العميق، نشير بالخصوص إلى مجال التبادل الحر المتبادل في قطاع المنتجات الزراعية [20] [21] ، و السمكية و الصيد.

هذا الهدف الرامي إلى الرفع من تحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات بالخصوص، تم تحقيقه نظريا نتيجة لتوقيع الطرفين على اتفاق في شكل تبادل الرسائل في 14 ديسمبر 2009 [22] و الذي لم يصادق عليه حتى الآن البرلمان الأوروبي خاصة، لكي يدخل حيز التطبيق على أرض الواقع. لكن في الوقت الحاضر، مازال المقترب القانوني المعاكس هو السائد، أي بمعنى تحرير تدريجي على النحو المتوخى في اتفاق الشراكة لشهر أبريل 1996 [23] و الذي سيتم تعديله، نظريا و مبدئيا، نتيجة للتوقيع على الاتفاق الجديد بتاريخ 14 ديسمبر 2009 [24] . و لكن من الملاحظ أنه إذا كان التوقيع على هذا الاتفاق الجديد سيؤدي عمليا بعد المصادقة عليه إلى توسيع تحرير هذه المنتجات، الأمر الذي سيجعل المغرب قادرا على المضي نحو تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق اندماج عميق و متعدد الأبعاد، فإن ذلك لن يترتب

---

[20] توجد الفلاحة في صلب الاقتصاد المغربي، فوفقا للإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط (جهاز عمومي للدراسات و التخطيط)، لنهاية سنة 2010، تشكل **20** في المائة من الناتج المحلي الخام، و تشغل **40** في المائة من اليد العاملة. أنظر:
Larabi Jaidi et I. Martin, **Comment faire avancer le Statut Avancé UE-Maroc ?**, mars 2010 , p.45. : www.iemed.org.

[21] - بالنسبة للاتحاد الأوروبي، نكتفي بذكر وضعية بعض المزارعين الأوروبيين (بالخصوص في جنوب فرنسا و إسبانيا) الذين يخشون منافسة المنتجات المغربية مثل الفواكه، الزيتون، الزيت و الطماطم. النزاع التجاري بين المغرب و إسبانيا هو مثال مهم. أقاليم الأندلس، "مرسيا، بلنسيا و جزر الكناري" توفر 90 في المائة من إنتاج الطماطم على صعيد إسبانيا و 100 في المائة تقريبا من الصادرات على صعيدأوروبا؛ كانت تتخوف من المفاوضات الجارية بين الاتحاد الأوروبي و المغرب بشأن القطاع الفلاحي. و على سبيل المثال، وقع ممثلو الأقاليم الإسبانية السابقة الذكر في مارس 2009 "بيانا لحماية القطاع الإسباني لإنتاج و تصدير الطماطم"، حيث تم توجيه نسخة عن البيان للإتحاد الأوروربي. حول هذا الخلاف حول القطاع الفلاحي، أنظر: Ibrahima Koné, www.yabiladi.com/article-economie-2025.html

[22] - اتفاق في شكل تبادل للرسائل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب المتعلقة بالتحرير المتبادل للمنتجات الفلاحية، والمنتجات الفلاحية المصنعة والأسماك والمنتجات السمكية،14 ديسمبر 2009، في: **Commission Européenne**, Bruxelles, le 16.9.2010 COM (2010) 485 final. 2010/0248(NLE) FR

[23] المادة **18** من اتفاق الشراكة لعام 1996، نضيف بأن هذا الاتفاق يتضمن ثلاث مواد قصيرة (**15**، **16**، **17**)، تخص "المواد الفلاحية، و السمكية". أنظر أيضا في هذا الموضوع: Bouchra Essebbani : **La coopération entre le Maroc et l'UE : de l'association au partenariat**, **(** Faculté de Droit, Sciences économiques et Gestion, université Nancy2**),** 10 Mars 2008, p.201.

[24] - بخصوص تعديل اتفاق الشراكة، فقد تم إقراره في مقترح قرار المجلس الأوروبي المتعلق بإبرام الاتفاق عبر تبادل الرسائل في 14 ديسمبر 2009 المذكور أعلاه، بخصوص هذا المقترح أنظر الفقرة 4 من ديباجة وثيقة اللجنة الأوربية، *Commission Européenne*, Bruxelles, le 16/9/2010, COM (2010)485 final, 2010/0248 (NLE), p.4.

عليه قانونيا حصوله على العضوية الكاملة في مجموعة الاتحاد الأوروبي: وهذا ما تلخصه، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، عبارة "أفضل من الشراكة و أقل من العضوية". وعلى العموم، يمكن تفسير استحالة انضمام المغرب إلى الاتحاد الأوروبي، لكونه لا ينتمي للقارة الأوربية، باللجوء إلى مقتضيات المادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوروبي والتي لا تعتبر المغرب دولة أوروبية من الناحية الجغرافية. وبالرجوع إلى مفهوم الاندماج المتعدد الأبعاد، فإن المغرب قد اتبع في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الاندماجات الاقتصادية الإقليمية الجديدة نهجا متعدد الأبعاد من أجل تحسين نموه و تنافسيته على الصعيد الاقتصادي، وذلك بفضل استقراره السياسي وأيضا موقعه الجيوستراتيجي لكونه يشكل بوابة على أوروبا، و إفريقيا، و العالم العربي من دون أن ننسى أنه يطل على المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط.

إن كان من غير الممكن القيام بتحليل شامل لمضمون اتفاق ديسمبر 2009 و علاقته مع اتفاق الشراكة لسنة 1996، سنكتفي بتقديم وجيز لبعض مقتضياته الأساسية ذات الأثر على سرعة و مدى تحرير تجارة المنتجات الزراعية لكلا الطرفين الموقعين على الاتفاق.

فبموجب هذا الاتفاق، ذو المقتضيات المعقدة، يلتزم المغرب قانونيا بالتحرير الفوري لنسبة 45 في المائة من المنتجات الزراعية (هذه النسبة تهم إلغاء الرسوم الجمركية) المستوردة من الاتحاد الأوروبي، و بعد عشرة سنوات من تطبيق الاتفاق سترتفع تلك النسبة إلى 70 في المائة. و موازاة مع هذا الالتزام، يستفيد المغرب من فترة انتقالية لتحقيق تحرير شامل لبعض المواد المستوردة من الطرف الآخر. بالنسبة لهذا الأخير أي الاتحاد الأوروبي، نشير إلى أن الاتفاق ينص على التزامه بالتحرير الفوري لنسبة 55 في المائة من المنتجات الزراعية المستوردة من المغرب. .

لكن من المرجح أن هذا الاتفاق المبرم مع الشريك الأوروبي سيؤدي بالدولة المغربية إلى التخلي عن حقها السيادي في التدخل بغية تنظيم المبادلات التجارية في المجال الزراعي مع شريكها الرئيسي عالميا. الأمر الذي سيفضي بالتالي إلى الحد من سيادتها خاصة على مستوى إعداد إستراتيجية تنموية ترمي إلى حماية و دعم القطاع الزراعي ذات السيادة. لذلك و من أجل تجنب الآثار السلبية الممكنة للالتزامات

الصارمة لهذه الاتفاقية على السياسة التنموية في القطاع الزراعي المغربي، فإن هذا الاتفاق يتضمن آليات و وسائل قانونية استثنائية تهم الإعفاءات أو الحماية المؤقتة و المتعلقة بحماية هذا القطاع المهم بالنسبة للاقتصاد المغربي. و لعل التفسير القانوني للجوء أو لاستعمال تلك الإعفاءات أو الحماية المؤقتة من طرف جميع الدول الموقعة على الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية و الإقليمية الجديدة من صنف الجيل الثالث عموما، بما في ذلك الاتفاق الزراعي لسنة 2009 تحديدا بين الاتحاد الأوروبي و المغرب، يكمن في كون أن تلك الوسائل الاستثنائية تعتبر بمثابة آليات و مقتضيات قانونية استثنائية تسمح لهم بالإفلات لفترة انتقالية و مؤقتة فقط من تطبيق بعض القواعد الاقتصادية الليبرالية، مثل قاعدة التبادل الحر، على قطاع الفلاحة : خاصة في حالة تعرض مصالحها الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الزراعي للضرر[25] .

و خلاصة القول، فإن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار هو أن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال مستمرة في دعم قطاع الفلاحة، في حين أن المغرب تعهد عبر هذا الاتفاق بتخفيض هذا الدعم و تحرير تجارة هذا القطاع الاقتصادي. و من الواضح أن هاجس المغرب هو تحرير التجارة و التنمية المستدامة في نفس الوقت، و ذلك بالنظر إلى عدم التكافؤ في علاقات القوى الاقتصادية بين الطرفين.

الفرع الثاني: تحرير قطاع الخدمات

يشمل قطاع الخدمات (أو ما يسمى أيضا بالقطاع الثالث) تلك الأنشطة المختلفة مثل الاتصالات، و التعليم، و الصحة و قطاع الخدمات المالية، و تكنولوجيا المعلومات، و السياحة و النقل، و غيرها من القطاعات الخدماتية. بالنسبة للمغرب يمثل قطاع الخدمات حوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الخام؛ و يساهم القطاع الخدماتي بوجه عام في تشغيل أكبر النسب من الموظفين و المستخدمين في القطاع العام و الخاص على حد سواء. و بالتالي يعتبر قطاع الخدمات من بين القطاعات الاقتصادية الواعدة المساهمة بشكل كبير في ازدهار الاقتصاديات النامية بصفة عامة و الاقتصاد المغربي بصفة خاصة. و بخصوص

[25] فيما يخص الإعفاءات و الحماية المؤقتة لحماية الطرف المغربي، أنظر ملحق (البروتوكول الثاني) من الاتفاق بشأن المنتجات الفلاحية و تحديدا **المادة** 6 منه، تحت عنوان: **إجراء الحماية** - Mesure de sauvegarde.

الاقتصاديات المتقدمة عموما و اقتصاد الاتحاد الأوروبي خاصة، فإن قطاع الخدمات يمثل تقريبا 70 في المائة من الناتج المحلي الخام لهذا الأخير. و الدور المهم لقطاع الخدمات في الازدهار و التقدم الاجتماعي و الاقتصادي لدول العالم عامة، هو ناتج عن التطور المستمر للبحث العلمي و تكنولوجيا المعلومات، كالإنترنيت. لأنه كلما كان قطاع الخدمات مهم في اقتصاد دولة معينة، كلما ساهم ذلك في زيادة نموها الاقتصادي بشكل خاص. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن الدول المتقدمة، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول المهمة في الاتحاد الأوروبي، كفرنسا، ألمانيا و بريطانيا؛ فإن المجموعة الأوروبية هي التي تهيمن على هذا القطاع، ناهيك عن دول أمريكا الشمالية والدول الأسيوية الصاعدة، و ذلك بالرغم من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية ما بين 2008- 2009 بالنسبة لباقي دول العالم، وما بين 2008- 2011 بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يواجه بعض أعضاءه أزمة المديونية العامة [26] أو ما يعرف بتسمية "الديون السيادية" . هذا إضافة إلى أن هيمنة الدول المتقدمة على هذا القطاع تتجاوز حدودها الوطنية لتمتد، نسبيا، إلى مناطق جغرافية تخضع أصلا لاتفاقياتها الاقتصادية الثنائية و الإقليمية، كمنطقة المغرب العربي التي لم تتضرر كثيرا من تأثيرات هذه الأزمة . و لذلك فإن خاصية هذا الجيل الثالث من هذه الاتفاقيات ، تكمن بالنسبة للعديد منها في كونها تستلهم من النهج المتبنى في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية لسنة 1994 أو كما تسمى اختصارا **"بالجاتس"** GATS، و التي تتضمن مقتضيات حول تجارة الخدمات. وتهدف هذه الاتفاقية إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وإزالة معظم الحواجز أمام منتجات الخدمات بالإضافة إلى فتح مختلف القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي والمنافسة. وانطلاقا من هذا الهدف، تتضمن هذه الاتفاقية التزامات

---

[26] هذه الأزمة التي لا تزال مستمرة مند يناير 2010 إلى يومنا هذا كما تبينه الأزمة المالية الحالية التي يشهدها اليونان على سبيل المثال. أنظر بالتوالي:

Jean P. Ferry : Euro **:** sortir du déni, journal **Le Monde**, mardi 7 décembre 2010, pp. 1-2

و rent L. Jacque : « La fuite en avant des grandes économies » **Le Monde Diplomatique**, Décembre 2010 ; voir aussi un dossier spécial (de 20 pages) intitulé « Crise de l'Euro : les solutions au banc d'essai », in le mensuel français, Alternatives économiques, novembre 2011 ; voir aussi **un dossier spécial sur «** crise de la dette : menaces sur l'euro **» ,** in **Problèmes économiques,** mercredi 26 Octobre 2011 , n° 3029.

- انظر أيضا بخصوص الأزمة المالية العالمية: نور الدين جوادي و عقبة عبد اللاوي، " الأزمة المالية العالمية" الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة "بحوث اقتصادية عربية" ما بين 2007 إلى 2010، **بحوث إقتصادية عربية،** صيف، خريف 2011 ، ص 25.

عامة تتمحور أغلبها حول هدف تحرير تجارة الخدمات على أساس التزام الدول الأعضاء في تلك المنظمة بقاعدة "المساواة في المعاملة" بين مانحي أو مقدمي الخدمات المختلفة، سواء كانوا أجانب أم وطنيين. وكما هو الحال بالنسبة لاتفاقية GATS لسنة 1994، فإن التجمعات الإقليمية الاقتصادية عموما تهدف إلى تحرير تجارة قطاع الخدمات، و تنص على حرية إقامة الشركات الاستثمارية الأجنبية المانحة للخدمات، إضافة إلى تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات: التي هي شركات تجارية و استثمارية في نفس الوقت[27] . لذلك يلاحظ أن هذه الاتفاقية تشجع الدول النامية، بمقتضى مادتها **الخامسة**، على إنشاء التجمعات الإقليمية الاقتصادية، مع اتخاذ إجراءات تفضيلية داخل التجمع لمصلحة أعضائه في قطاع الخدمات.

وإذا رجعنا إلى صلب موضوعنا المتعلق بالمفاوضات الجارية حاليا بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول قطاع الخدمات، من الملاحظ أنها ستكون أكثر صعوبة وتعقيدا بالمقارنة مع تلك التي تمت فعلا - كما أشرنا إلى ذلك سابقا - ، بتاريخ 14 ديسمبر 2009 حول قطاع الفلاحة. هذا التعقيد أو التعثر في المفاوضات حتى الآن، يبدو أنه يرجع في آن واحد إلى الطبيعة "الخفية" لتجارة الخدمات ولخاصيتها غير المتجانسة[28]: و هما عاملان ربما يفسران لماذا لم يتوصل الطرفين بعد إلى اتفاق حول الخدمات، نظرا لأن الحد الأدنى لنهاية المفاوضات مبدئيا هو سنة 2010 [29]. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي و المغرب يعتبران أن تحرير الخدمات يجب أن يتكيف مع خصوصية كل القطاعات الخدماتية، مع الأخذ في الاعتبار الميزة التنافسية لأوروبا في هذا القطاع مقارنة مع المغرب، و ذلك بسبب ضعف تنافسية الاقتصاد المغربي حتى مقارنة مع اقتصاديات بعض دول جنوب المتوسط، كتونس أو تركيا مثلا. و لذلك فإن تحرير قطاع الخدمات، كما هو الشأن بالنسبة للقطاع الفلاحي، لا يمكن أن يتم إلا بشكل تدريجي و غير متكافئ Asymétrique ، إلا أنه و في نفس الوقت ينبغي أن يتم هذا التحرير بشكل واسع نسبيا، بحيث يؤدي

---

[27] بشأن العلاقة بين التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر أنظر مقالة: Oudebji Mohamed « Les accords internationaux sur l'investissement et l'accord de l'OMC sur les MIC dans le contexte Africain » , in **Transnational Dispute Management**, vol.3, décembre 2006 .

[28] بشان خصوصية تجارة الخدمات، أنظر: Christine Forina : la spécificité du commerce des services , Ouvrage collectif, **Droit de l'économie internationale**, Paris, Pedone, 2004, p. 42

[29] سنة 2010 كحد أدنى، تضمنته التوصية الصادرة عن الشريكين من خلال "الإعلان المشترك للقمة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب، غرناطة، 7 مارس 2010 "، مرجع سابق، ص 7

في نهاية المطاف إلى تقارب الإطار التشريعي المغربي مع مكسب المجموعة Acquis (communautaire) [30] . بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التنمية غير المتكافئة بين الطرفين، لا بد من أن يعزز تحرير الخدمات الإمكانيات التنموية للمغرب (وفقا للنهج المتبع في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لسنة 1994)، مع الأخذ في الاعتبار مقترب شركاء في إطار تنموي: و ذلك من خلال تشجيع القطاعات الخدماتية التي تساهم بشكل كبير في خلق فرص الشغل أو العمل، بالنسبة لهذا البلد الذي يعرف نسبة مرتفعة من الشباب العاطلين وخاصة الحاصلين منهم على شهادات جامعية[31] . فقطاع الخدمات هو قطاع مهم سواء بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية مثل المغرب؛ وبالتالي يستحق هذا القطاع، وفقا للخبراء الاقتصاديين و المدير العام الحالي لمنظمة التجارة العالمية، مزيدا من الدعم من قبل الدول النامية من أجل أن ينمو أكثر[32] .

أخيرا، نعتقد أن المفاوضات بين الشريكين يمكن أن تتبع إلى حد كبير أسلوب القائمة الإيجابية المستعمل أصلا في ظل اتفاقية "**الجاتس**"/ GATS . لذلك، و خلافا للأسلوب أو مقترب القائمة السلبية المستعمل، خاصة، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سياق اتفاقياتها الاقتصادية الثنائية و الإقليمية، فإن المقترب المتعلق بالقائمة الإيجابية يستهدف تحديد قائمة القطاعات الخدماتية التي يلتزم الدول الأعضاء، في منظمة التجارة العالمية، بتحريرها بواسطة تطبيق قاعدتي المعاملة الوطنية و الدخول إلى

---

[30]- مفهوم "**مكسب المجموعة**" يعني مجموع القوانين التي وضعتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وعلى المغرب محاولة ملائمة نظامه التشريعي مع أنظمة أعضاء الاتحاد الأوروبي، على المدى الطويل، و ذلك من أجل تشجيع المبادلات التجارية، السياسية، الثقافية و الاجتماعية بين الطرفين. إضافة إلى هذا المفهوم، أنظر أيضا الجزء الأول من تقرير يحلل الأثر على أداء الشركات المغربية من خلال اندماج عميق باستخدام مؤشرات مناخ الأعمال، و الأخذ في الاعتبار خصائص الشركات. أنظر: Rapport **Deep Integration, Firms and Economic Convergence**, (auteurs, Marion Dovis, Michael Gasiorek et Ahmed Driouchi), July 2010, pp.4 à 31. ، هذا التقرير تم تمويله من طرف الاتحاد الأوروبي (Research No FEM33-23)

[31] لإعطاء فكرة عن نسبة البطالة التي تنطبق على منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا **MENA**، هناك 30 في المائة من الشباب، بما في ذلك الشباب المغاربة، العاطلين عن العمل بالرغم من الإمكانات الاقتصادية المهمة للمنطقة. هذه النسبة كشف عنها فاعلون من مختلف التوجهات (رجال أعمال، سياسيون ومجتمع مدني) شاركوا في مؤتمر "المنتدى الاقتصادي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" المنعقد ما بين 26- 28 أكتوبر 2010، في مراكش تحت رعاية البنك الدولي.

[32]- أنظر بالتوالي: A. Mattoo et P.Sauvé (Editors) : **Domestic Regulation and Service Trade Liberalization**, publication d'Oxford University Press and The World Bank, 2003, p.233. ; Pascal Lamy (Directeur général de l'OMC), « Négocier sur les services : un must pour Doha » in **Le Forum du commerce** (revue du CCI : CNUCED/OMC), no 4, 2005, pp.5-6

الأسواق. و لشرح هذين المقتربين المختلفين بوضوح، يمكن القول بأنه انطلاقا من المقترب المبني على القائمة الإيجابية تلتزم الدول بعدم تحرير تجارة الخدمات إلا فيما يتعلق بالقطاعات الخدماتية المذكورة في القائمة؛ بينما نلاحظ على عكس ذلك، فإن مقترب القائمة السلبية يعتمد على مبدأ تحرير جميع القطاعات الخدماتية باستثناء تلك المذكورة في هذه القائمة. فضلا عن ذلك، فالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تسمح لكل دولة عضو من أعضاء منظمة التجارة اختيار نطاق ووثيرة تنفيذ التزاماتها تجاه تحرير تجارة الخدمات، وذلك بما يتماشى وظروف الدولة المعنية وأوضاع التنمية فيها؛ كما أنها تتضمن أيضا آليات استثنائية مثل قواعد الحماية sauvegardes وغيرها من القواعد المرتبطة بالمعاملة الخاصة و التفضيلية[33]، والتي تستهدف مراعاة الوضعية الخاصة للدول النامية الأعضاء. لهذه الأسباب كلها يمكن، إلى حد ما، للدول النامية خاصة تحرير تجارة الخدمات على أساس مؤقت، مع إمكانية إعادة النظر في هذا التحرير خصوصا إذا كان لا يخدم مصلحة اقتصادياتها الوطنية. و لذلك، يمكن القول بأن فرضية طريقة أو مقترب القائمة الإيجابية هي التي سيتم استخدامها من قبل الطرفين، المغربي و الأوروبي، في سياق المفاوضات الجارية إلى وقتنا الحاضر حول إبرام اتفاق جديد متعلق بتحرير قطاع الخدمات بين هذين الشريكين: في ظل الإطار الواسع للوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة.

خاتمـــة

منذ فترة طويلة و المغرب يبذل جهودا مهمة لتعزيز علاقاته الثنائية في إطار اندماج اقتصادي مع أوروبا، و من جانبه يعتبر الاتحاد الأوروبي أن المغرب شريك استراتيجي رائد في منطقة المغرب العربي، و ربما هذا ما يفسر منح الاتحاد الأوروبي وضعية الشريك المتميز أو "الوضع المتقدم" للمغرب في أكتوبر 2008. و نظرا لقصر المدة التي تفصلنا عن هذا التاريخ و في ظل غياب حصيلة أولية عن هذه التجربة

[33] - بشأن القواعد القانونية المتعلقة بالمعاملة الخاصة و التفضيلية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، انظر مقالتنا:
« Traitement spécial et différencié et développement dans le contexte de l'OMC », **Revue de la recherche juridique. Droit prospectif**, (Presses universitaires D'Aix-Marseille) No. 2, 2008, p.1003

الاندماجية الجديدة ، يبدو من الصعب استخلاص النتائج و الإنجازات، في نفس الوقت، الإيجابية و السلبية لهذا الوضع المتقدم. و لكن في هذا الصدد، و فيما يتعلق بالمغرب، يمكن القول بأن الوضع المتقدم لم يعط نتائج جيدة، خاصة على مستويات إصلاح نظم القضاء و التحكيم، التعليم، الضرائب و الإدارة العامة المغربية التي مازالت تشكل عائقا أمام تسهيل شروط استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة الأوروبية. و عليه، فإن مسيرة معالجة و إصلاح هذه الإخفاقات "البنيوية" يجب أن تأتي أصلا من داخل المغرب؛ و من قبيل المستحيل أن يعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه سيؤثر بدرجة عالية في عملية حل هذه المشاكل، لأنها أكثر تعقيدا، إضافة إلى أنها تتجاوز نطاق حدوده الداخلية.

وبالرغم من ذلك، و في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة التي ما زالت تؤثر بدرجة كبيرة منذ نهاية سنة 2008، على الأقل، و حتى وقتنا الحاضر على بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي (كاليونان و إسبانيا و إيطاليا على سبيل المثال)، و نسبيا بصفة أقل على معظم دول آسيا و أمريكا اللاتينية ثم إفريقيا، تبدو آفاق التنمية المستدامة واعدة بالنسبة للمغرب الذي اتبع إستراتيجية ملائمة لمواجهة إلى حد ما الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة و أيضا لباقي دول المغرب العربي في ظل التأثيرات الإيجابية للربيع العربي.

و كما نلاحظ حاليا، فإن مشاكل الاتحاد الأوروبي كثيرة و متعددة، و من هذه المشاكل مشكلة المديونية العامة الأوروبية أو ما يعرف بالديون السيادية للبنوك المركزية الأوروبية الرئيسية، و التي تم التفاوض حولها في بداية شهر نوفمبر2011 بين هذه الأخيرة و بعض البنوك الخاصة الأوروبية الدائنة من أجل إيجاد حلول مناسبة لها. ومن المؤكد أن هذه المشاكل الداخلية للمجموعة الأوروبية لم يترتب عنها حتى الآن أي تراجع أو تغيير للاتحاد الأوروبي على صعيد تطوير و تعزيز"أجندة" سياساته و علاقاته الاندماجية مع باقي دول العالم، بما في ذلك دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل عام و بلدان المغرب العربي خاصة. الأمر الذي يثبت أهمية و صلاحية الوضع المتقدم كنموذج اندماجي اقتصادي جديد **و ليس كهدف في حد ذاته؛** بل كوسيلة و خطة طريق يمكن أن تتبناها نسبيا هذه البلدان الأخيرة بهدف بناء تكتل إقليمي مغاربي موحد و جديد يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل أهمها هو خلق مناخ ملائم لجاذبية الاستثمارات الأجنبية و المحلية المباشرة القادرة على بناء التنمية المستدامة لشعوب هذه الدول.

و في الختام، في رأينا أصبحت الحاجة إلى تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي مغاربي ضرورة إستراتيجية و شرط إلزامي تفرضه، في وقت واحد، التحولات و التغيرات الجوهرية الراهنة التي تشهدها الأقطار العربية في سياق الربيع العربي و التطورات الاقتصادية العالمية في ظل الأزمة المالية الحالية التي لم تحد من ظهور تكتلات و مصالح اقتصادية عالمية لا تكترث كثيرا بظاهرة الدولة الوحيدة و المجموعات المقسمة و المجزأة، بل تفضل في المقابل الاندماجات الإقليمية والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي تستطيع تجاوز مخاطر هذه الأزمة و التعامل بقوة مع المنافسة الدولية الناتجة عن العولمة. كل ذلك، يشترط من كافة دول منطقة المغرب العربي، أن تواجه التحديات التي فرضتها عليها تلك التطورات و التغيرات الإقليمية العربية و العالمية؛ مع إعادة التفكير في إيجاد خطة بديلة لتعدد الاتفاقيات الثنائية لدول هذه المنطقة و استخلاص بعض الحلول التي يمكن الاستفادة منها بهدف تأسيس إقليمية مغاربية جديدة مستقبلا، يساهم فيها كل دول هذه المنطقة بدون استثناء من أجل تقوية موقفها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي تحديدا : وذلك بالاستلهام إلى حد ما من التجربة الاندماجية "للوضع المتقدم" كنموذج جديد ينتمي لعينة الجيل الثالث للاندماجات الاقتصادية الإقليمية.